هل الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط فاشلة فعلا؟

د. ابراهيم ابراش*

■ ما ان يسقط جندي امريكي قتيلا في العراق او افغانستان او تخرج مظاهرة منددة بالسياسة الامريكية في المنطقة او يصدر كتاب او مقال او تصريح ينتقد هذه السياسية الخ، حتى ترتفع الاصوات من مثقفين وسياسيين عبر الصحافة و الفضائيات العربية تبشر بالهزيمة او بفشل الاستراتيجية الامريكية. لا يقتصر الامر على مثقفي وسياسيي المعارضة التقليدية للسياسة الامريكية من القوميين والثوريين واليساريين والاسلاميين الجهاديين، بل تنبري فضائيات دول التحالف الامريكي ضد العراق والارهاب لتغرد مع هذه الجوقة وتبشر بقرب الهزيمة الساحقة والماحقة لامريكا في المنطقة!

فهل الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية فاشلة بالفعل؟ وان كانت فاشلة او تسير نحو الهزيمة فما هي المؤشرات والوقائع الدالة على ذلك؟ وكيف يقاس النصر او الهزيمة؟ وان كانت منهزمة فمن هو المنتصر؟ واكثر من سؤال يفرض نفسه في ظل هذا الالتباس في مفهومي النصر والهزيمة.

لا شك بتعارض الاستراتيجية الامريكية مع مصالح وتطلعات الشعوب العربية وحقوقها المشروعة، ولا شك ايضا بشرعية مقاومة الاحتلال سواء في العراق او فلسطين او افغانستان، ولا محاجة بان القوات الامريكية وحلفاءها يتكبدون خسائر خصوصا على يد المقاومة في العراق، كل ذلك يبرر ان يقوم سياسيون ومثقفون بمواصلة التاكيد على هذه الحقائق لرفع معنويات الشعوب وتحريضها ضد الاحتلال، حتى وان كان هناك شيء من المبالغة، فهذا لا يضير ما دام ينطلق من حسن النية وخصوصا ان كان صادرا ممن عهدنا منهم صلابة الموقف والثبات على المبدأ في معاداة السياسة الامريكية، الا ان كل ذلك لا يبرر الحديث عن هزيمة امريكا او فشل استراتيجيتها في المنطقة خصوصا ان كان الحديث صادرا عن اقلام وفضائيات معروفة خلفياتها السياسية والايديولوجية والوظيفية.

حتى نتعرف على حقيقة الهزيمة الامريكية المزعومة من جانب والنصر في الجانب المقابل يستحسن استحضار اهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، ما تحقق منها وما لم يتحقق، ونقارن ايضا الوضع العربي قبل 1990 والوضع العربي الحالي لنرى الى اين تسير الامور. النصر او الهزيمة ليسا تشوقات وامانى او كلمات تدبج بل معطيات وحقائق على الارض تقاس ماديا بمصالح تُحقق او يؤسَس لها دون اهمال الجانب المعنوي بطبيعة الحال، النصر يرتبط بالقدرة على تحقيق الاهداف المرصودة مسبقا او منع الخصم من تحقيق اهدافه والهزيمة يعبر عنها بالحاق الهزيمة بالخصم او الحيلولة دون تحقيقه لاهدافه، وبطبيعة الحال هناك منطقة رمادية بين الحالتين. وفي سياق بحثنا نحن نتحدث عن معركة بين مشروعين: المشروع الامريكي الامبريالي وضمنه المشروع الصهيوني، والمشروع الثاني هو المشروع التحرري العربي والاسلامي بتعبيراته المقاومة سواء في العراق او فلسطين او على مستوى قوى الممانعة الشعبية.

منذ اكثر من خمسة عقود لم تتغير الاهداف وبالتالي الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية او الشرق الاوسطية، الا قليلا ـ احلال الخطر الاخضر محل الخطر الاحمر ـ وهذه الاهداف المسطرة في عديد من تقارير مراكز الدراسات والوثائق الرسمية وما لا يخفيه المسؤولون الامريكيون هي: ـ

1 ـ الهيمنة على نفط المنطقة او منع اي دولة عدوة من السيطرة عليه.

2 ـ تفتيت او بلقنة دول المنطقة العربية.

3 ـ الحفاظ على اسرائيل قوية ومتفوقة على كل الدول العربية.

4 ـ الحيلولة دون توحيد العرب.

5 ـ حماية ودعم الانظمة الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وخصوصا غير العربية، سواء بطريقة مباشرة او طريقة غير مباشرة.

6 ـ ربط دول المنطقة بشبكة من المعاهدات والاتفاقات الامنية واقامة قواعد عسكرية داخل المنطقة.

هذه الاهداف والتي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها منذ حلف بغداد 1955 والتدخل في لبنان 1958 والتآمر على الوحدة المصرية ـ السورية 1958 ـ 1961 ودعم التحالف الرجعي العربي، ومناهضة كل حركة تحررية في المنطقة، والدعم غير المحدود لاسرائيل الخ. هذه الاهداف الاستراتيجية لم تكن الادارة الامريكية تفصح عنها دائما في خطابها السياسي، بل تبرر تدخلها في المنطقة تحت شعارات مضللة كالقول بمناهضة الاستبداد او مواجهة الشيوعية او الارهاب او نشر الديمقراطية او حماية الاقليات او الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة الخ. واذا اخذنا المرحلة الراهنة وتساءلنا عن الاسباب الحقيقية للحرب على العراق، هل هي فعلا ما كانت تصرح به امريكا اي ان العراق يهدد جيرانه وانه يمتلك اسلحة دمار شامل، وان صدام دكتاتوري وان امريكا ستخلص العراقيين من حكمه وتنشر الديمقراطية والاستقرار وتحافظ على وحدة العراق، ام كانت هذه مجرد ذرائع وشعارات انكشفت سريعا حتى من طرف امريكيين، وان الحرب على العراق كانت جزءا رئيسيا من الاستراتيجية الامريكية في المنطقة التي ترمي لتحقيق الاهداف المشار اليها؟

ولو عدنا للوقت الذي كانت فيه امريكا تحشد جيوشها وتستقطب الحلفاء وتبحث عن المؤيدين تمهيدا لضرب العراق سنة 1990 ثم مع التمهيد لغزوه كليا سنة 2003، الم ينبري معارضو السياسة الامريكية من عرب وعجم للتحذير من زيف الذرائع التي تقول بها الادارة الامريكية لضرب العراق وحذروا من ان اهداف امريكا هي تدمير الدولة العراقية والقدرات الصناعية والتكنولوجية للعراق وتفتيته والسيطرة على النفط؟ الم يقل الرئيس الامريكي آنذاك ان القوات الامريكية ستدخل العراق حتى وان تنحى صدام عن السلطة؟

ان كان حكمنا على دالات النصر والهزيمة يؤسس على ما تقول به الادارة الامريكية علنا، اي انها ترمي لنشر الديمقراطية الحقيقية والحفاظ على وحدة العراق قويا، وانها غير طامعة بنفط المنطقة الخ، في هذه الحالة يمكن القول بان السياسة الامريكية فاشلة لانها لم تحقق هذه الاهداف بل الواقع يدل على نقيضها، ولكن في هذه الحالة يجب ان نمنح الادارة الامريكية صك براءة من كل ما يجري في العراق، ونحمل مسؤولية ما يجري لقوى اخرى غير الادارة الامريكية وجيشها في العراق ونحمل المسؤولية لقوى المعارضة التي حالت بين الجيش الامريكي وتحقيق هذه الاهداف! ايضا علينا ان نثق دوما بالخطاب السياسي للادارة الامريكية سواء تعلق الامر بالعراق او فلسطين او المنطقة ككل كحديثها عن نشر الديمقراطية والشرق الاوسط المحسن او الجديد الخ. اما اذا كنا سنستخلص دالات النصر والهزيمة من ادراكنا للاستراتيجية الامريكية ومقارنتها بما يجري وبما يقوم به الجيش والاجهزة الحاكمة التابعة له في العراق، في هذه الحالة سيكون حكمنا معاكسا تماما حيث يقول الواقع ان امريكا حققت وتحقق اهدافها الاستراتيجية بشكل لم تحلم به سابقا.

ماذا يقول الواقع اليوم؟ تدمير اكبر قوة صناعية وتكنولوجية وعسكرية عربية، تفتيت دولة من اعرق الدول العربية والاسلامية، السيطرة على نفط العراق والخليج، نشر القواعد العسكرية الامريكية والغربية في غالبية دول الخليج العربي، تحطيم النظام الاقليمي العربي، نشر الفتنة الطائفية في العراق والمنطقة، ربط دول المنطقة بمعاهدات وتحالفات امنية، استنزاف المقدرات المالية لدول المنطقة، تقوية ايران كقوة منافسة ومعيقة لاي توجه وحدوي عربي، فسح المجال لاسرائيل لتنفرد بالفلسطينيين وممارسة ابشع الجرائم في ظل صمت مريب، وسم كل حركة مقاومة او ممانعة بالارهاب واشراك دول عربية واسلامية في محاربة هذه القوى..... حتى لو افترضنا ان الجيش الامريكي انسحب من العراق الآن، فهل سيعود العراق كما كان دولة واحدة موحدة؟ ومجمل القول هل هذه امور تدل على فشل ام نصر للاستراتيجية الامريكية في العراق وفي المنطقة؟

انها الحقيقة ولو كانت مؤلمة، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ناجحة، وحتى فوز الديمقراطيين في المؤسسة التشريعية الامريكية لم ولن يغير من هذه الحقيقة، قد يغير من بعض السياسات ولكنه لن يغير الاهداف الاستراتيجية. عندما نتحدث عن النجاح هنا لا يعني شرعية الفعل ولكنه يعني قوة الفعل، ولكن بالمقابل لا يمكن القول بان نهج المقاومة للمشروع الامريكي فاشل، بل يحتاج للاستمرارية مع مزيد من التطوير والعقلنة، ولو كانت الامور بالتمني فنحن من اول المتمنين بفشل المشروع الامريكي ولكن السياسات لا تُقيّم بالتمنيات بل بالملموسات.

اذن لماذا تُصر بعض الاقلام والفضائيات على الحديث عن الهزيمة والفشل الذي تواجهه امريكا؟ نعتقد ان حديث هذه الاقلام والفضائيات عن هزيمة امريكية يعود لاحد احتمالين: الاول هو سطحية التحليل وغياب الرؤية الاستراتيجية عند هؤلاء، ولكن الاحتمال الثاني هو الاخطر ونقصد به ان هؤلاء الكتاب والمحللين والصحف والفضائيات التي تحتضنهم انما يريدون نسبة انفسهم زورا للنهج المقاوم للسياسة الامريكية وخصوصا للحركات الاسلامية، للتغطية على تواطؤهم وتواطؤ دولهم مع المحتل الامريكي، وهؤلاء ايضا يريدون القول بان شكل المقاومة واسلوبها والعلاقة التي تحكمها بالشعوب والانظمة الخ، كلها امور تسير في الطريق الصحيح، و لو لم تكن ممارسة الانظمة وواقع المقاومة سليما، ما كانت امريكا تنكسر وتُهزم حسب هذا المنطق، وحيث يفترض ان كل هزيمة يقابلها انتصار للخصم، فهزيمة امريكا تعني انتصار المقاومة وما على العرب والمسلمين الا الاستمرار على نفس نهجهم.

نخلص للقول بان الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وتحديدا ما يتعلق بنا كعرب ومسلمين وللأسف ناجحة عمليا، ولكن بالمقابل لم تُهزم الجماهير العربية ارادويا ولكنها لم تنتصر واقعيا وعمليا، فهل الارادة وحدها تستطيع ان تهزم الواقع؟ ام يحتاج الامر لاعادة النظر بالسياسات والسلوكيات سواء تعلق الامر بنهج المقاومة او بالعلاقات بين الانظمة والولايات المتحدة وخصوصا تلك التي تستضيف قواعد امريكية؟

* كاتب من فلسطين

التحرك السوري والمأزق الامريكي .. واللعب في الوقت الضائع!

د. فهمي شريف*

■ تحرك سورية نحو بغداد، جاء في وقت كان الامريكيون قد وضعوا الكرة في ملعبها وطالبوها بالرد والا فانهم سيثيرون في وجهها عدداً من اوراق الضغط. ولم تكن الكرة الامريكية هذه جديدة ومفاجئة للقيادة السورية، انما كانت تحمل ومنذ الاحتلال الانكلو ـ امريكي للعراق، اتهامات لسورية على انها مصدر للتسلل المعادي للاحتلال ولحكومته العميلة وانها مصدر التمويل، وانها تحتضن قيادات الحكم الوطني العراقية. فيما انصبت اتهامات اخرى بلغت مستوى بات يهدد الدولة السورية جراء اوضاع لبنان وتداعيات الانسحاب السوري منه ومقتل الحريري وتشريع الكونغرس الامريكي لقانون تحرير سورية وتحريك المعارضة السورية وتمكينها من عقد مؤتمراتها المناهضة للنظام وتمويلها على غرار مؤتمر لندن الذي عقد للخونة والجواسيس عام 2001 تحت اشراف المخابرات المركزية الامريكية.

والاتهامات هذه نجدها مرة تتصاعد، ومرة تخمد وتنزوي وتؤجل الى حين، ولكنها في كل الاحوال تظل الشغل الشاغل للنظام السوري الذي يجد نفسه محاصراً، ومتحفزاً للرد بطريقته البراغماتية التي يمارس فيها اسلوبه المعروف، خطوتين الى امام، وخطوة الى الخلف، مرتين لحساب مصلحة الدولة السورية، ومرة على حساب المبادئ البعثية العروبية. ونجد في هذه النقلة السياسية في الفعل ورد الفعل (انانية وطنية) على حساب المصلحة القومية. ولا نشك في ان لكل نظام سياسي رؤيته في الدفاع عن امنه الوطني، وهو ينطلق من قاعدة متطلبات الدولة ومصالحها. وهذا الامر على ما يبدو، كوجهة نظر، مشروعاً. بيد ان مشروعيته تكون منقوصة وقاصرة حين ينظر النظام السياسي للدولة السورية الى مجاله الحيوي بعين واحدة فلا يرى غير مصالحه وحدوده، اما وراء الحدود فهو امر لا يعنيه. وهنا مبعث السقوط في القطرية الضيقة التي تفضي الى خسارة المنهج، الذي يعتمد على قاعدة الانتماء القومي العربي، والتي تشكل بدورها روح النظام السياسي ومنهجه المعلن. والخسارة هنا تكون جسيمة اذا لم يتدارك صانع القرار اهمية مجاله الحيوي، سيما وان منهج الانتماء القومي يشترط موقفاً موضوعياً ومتوازناً يبتعد عن التفريط القومي والوطني في آن.

والكرة التي دفعت بها لجنة (بيكر ـ هاملتون)، وما قبلها بشكل قوي ومباشر، نحو ملعب النظام السوري ليكون له دور في حل ازمة امريكا في العراق، هو اقحام سياسي يضع سورية امام حالة تتطلب موقفاً ليس حيادياً اولاً، وينسجم مع المصلحة القومية العربية ثانياً، دون اي تفريط بعروبة العراق وشعبه ووحدة اراضيه، وذلك حفاظاً على المنهج العروبي لسورية وشعبها. والمراقب يرى انه بالرغم من استجابة سورية لبعض الضغوط الامريكية بشأن مزاعم التسلل، فقد اقامت سورية سدوداً ترابية على طول الحدود السورية ـ العراقية، وعززتها بوحدات مراقبة حدودية، ومع ذلك فقد استمرت الكرة الامريكية تضغط على الساحة السورية من اجل انتزاع موقف يتماشى مع المشروع الامريكي في المنطقة بشكل عام، وبالعراق بصورة خاصة. ففي الوقت الذي يجد فيه النظام السوري نفسه مضطراً لامتصاص هذه الضغوط بطريقة الانحناء للعاصفة حتى تمر، ينبغي ان يضع في مدركاته (حدود) رد الفعل المطلوب، لان اي استجابات سريعة او متسرعه او اية استجابات متهاونة او ماخوذة بتطمينات امريكية او بوعود صفقات ستشكل تفريطاً بالمصلحة القومية، كما انها لا تلغي الاتهامات والضغوطات الاقليمية التي تستهدف راس النظام الذي يعرف قبل غيره، ان لا امن ولا امان من امريكا ووعودها!!

واذا كانت لجنة (جيمس بيكر ـ هاملتون) قد دفعت بكرة واحدة الى الملعب السوري وتطالب بالرد عليها، فإن الرد السوري الذي جاء في صيغة زيارة رسمية للمنطقة الخضراء سيترك تساؤلات بشأن (الدور) الذي ستلعبه دمشق في حل المازق الامريكي في العراق، وفيما اذا سيكون على حساب الشعب العربي في العراق ومستقبله ووحدة اراضيه، وهو المازق الذي لم تقدر الادارة الامريكية بكل قدراتها العسكرية وتاثيراتها السياسية كدولة عظمى، ولا حكومتها المعينة منها في المنطقة الخضراء بكل وسائلها السلطوية القمعية، ولا وساطات الجامعة العربية وبيادقها الثلاثة المعروفة بالانبطاح وتقبيل بساطيل العسكريين الامريكيين، على حل هذا المازق؟!

واذا كانت الدولة الايرانية تسعى لابتلاع الجنوب طائفياً بفعل احزابها وتدخلها الاستخباري والمليشي في العراق، وتعمل على تمزيق شعبه العربي، وتسعى من اجل ان يكون لها دور اقليمي في المنطقة، فهو دور (فارسي) وليس عربياً، والدوافع التي تحرك الدولة الايرانية هي دوافع (فارسية)، والاهداف التي تسعى اليها هي اهداف (فارسية)، سواء كانت في العراق ام في منطقة الخليج العربي. فما هي طبيعة (الدور) السوري الذي تتطلع اليه؟ هل هو دور عروبي؟ فاذا كان كذلك فلا يعني انه دور يفرط بعروبة العراق ووحدة شعبه وارضه ومصالحه. وعلى سورية ان تستدرك الامر، فاذا ضاعت هوية العراق ستضيع هوية الشعب السوري العربية تباعاً.. انها معادلة لا اظن ان النظام السوري لم يدرك حقيقتها.. واتمنى ان يكون الرد السوري على الكرة الامريكية بما يحافظ على المنهج العروبي للعراق ولسورية في آن، لأن المنهجين هما منهج واحد وضياع احدهما سينسحب على الآخر في نهاية المطاف حزبياً وشعبياً.

ولكي يحتكم الامر للموضوعية والصراحة، فان دمشق متهمة بانانيتها الوطنية على حساب منهجيتها القومية العربية.. اما طهران فهي متهمة بخياراتها الفارسية على حساب مبادئ الدين الاسلامي الحنيف.. وكلا العاصمتين دمشق وطهران، يجمعهما قاسم مشترك، وهو التصرف كدولة على وفق مصالحهما. والفرق هو انه بالرغم من ان طهران تتصرف كدولة (فارسية)، الا انها في الوقت ذاته تتصرف بايديولوجية طائفية. اي انها تجمع بين سلوكها السياسي الخارجي كدولة مصالح فارسية، وبين سلوكها السري باستخدام (اداة الطائفية) سلاحاً في سياستها غير المعلنة، فهي تتصرف كدولة وتتصرف كمتطرف تشيعي ـ طائفي في آن واحد. نحن ندرك ان الدولة الايرانية تسعى الى اطالة امد الاحتلال الانكلو ـ امريكي للعراق لسببين، الأول: اكتساب الزمن الكافي لاستكمال الحصول على السلاح النووي، وذلك بابقاء الجيوش الامريكية مبعثرة ومستنزفة و(مرتهنة) لتشكل اهدافاً سهلة اذا ما تعرضت ايران لضربة استباقية امريكية ام اسرائيلية. والثاني: تعزيز وجودها لابتلاع جنوب العراق بكل طاقاته النفطية، بعد تغيير واقعه الديمغرافي الى حالة فارسية ـ صفوية. وهذا يعني ان طهران تراهن على الزمن، ولها أولوياتها بشأن الملف النووي، ومن مصلحتها ابقاء القوات الامريكية في العراق تحت التهديد والتعاون المحسوب في آن!! فيما تثبت ادواتها الحزبية في الحكومة المنصبة من الاحتلال عجزها يوماً بعد يوم، كما تثبت طائفيتها يوماً بعد يوم. والعجز والطائفية لا يمكن ان يتحولا الى منهج لبناء الدولة العراقية، انما لابقاء فشلها قائماً، وهذا يصب في مصلحة الدولة الايرانية.

فالواقع القائم على ارض العراق الذي فرضته المقاومة، هو اكبر من جيوش الامريكيين وطائفية الايرانيين، وقدرات السوريين، وما على الادارة الامريكية غير فتح باب الحوار مع المقاومة الوطنية العراقية باعتبارها مفتاح الحل الرئيسي الذي يؤمن للقوات الامريكية والبريطانية انسحاباً آمناً وبماء الوجه، وعدا ذلك هو اللعب في الوقت الضائع!!

* كاتب من مصر

الارتباط الفلسطيني الأردني

عبد الستار قاسم*

■ نقلت بعض وسائل الاعلام أن الملك الأردني يدرس مسألة فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية، ويشتم من الأخبار أن النوايا تتجه نحو الغاء هذا الفك الذي تقرر عام 1988. لا توجد أخبار مؤكدة حول هذا الموضوع، ومن المحتمل أن يتم نفي علني من قبل المسؤولين الأردنيين ان هم سئلوا عنه اعلاميا أو سياسيا.

ما يهمنا هنا هو توضيح مسألة الارتباط وفكه. من المعروف أن فلسطينيين اجتمعوا في مدينة أريحا عام 1950 بقيادة الشيخ محمد علي الجعبري، وقرروا التوجه بطلب للملك الأردني بضم الوسط الشرقي المتبقي من فلسطين والذي أصبح يعرف بالضفة الغربية للمملكة الهاشمية الأردنية. وافق الملك على الطلب، واتخذ قرارا بتشكيل مجلس تمثيلي (برلمان) للضفتين بعدد متساو من الأعضاء. اجتمع المجلس المنتخب في نيسان (ابريل)، 1950 وأعلن الوحدة التامة بين الضفتين والتساوي في الحقوق والواجبات بين كل مواطني المملكة. وأكد على «المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم مس التسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية».

كانت الوحدة الأردنية الفلسطينية ناجحة على المستوى الشعبي، أما من الناحية السياسية لم تكن صافية النجاح. بالنسبة للبعض، وأنا كاتب هذا المقال منهم، وجود وحدة عربية مهما كانت عرجاء أفضل من عدم وجودها. تعرضت هذه الوحدة سلبيا مع انشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 بسبب مزاحمة المنظمة لرغبة الملك الأردني في تمثيل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية عموما. تميزت العلاقات بين المنظمة والمملكة بالتوتر، وأخذ كل طرف موقعه في الصراعات والخصومات العربية التي كانت سائدة حينئذ.

كانت هزيمة عام 1967 قاسية على فكرة الوحدة العربية، وعززت شعور الفلسطينيين بأن الأنظمة العربية لا يعتمد عليها، وأن عليهم أن يشقوا طريقهم بأنفسهم. تأثرت الوحدة الفلسطينية الأردنية سلبيا، وتعمقت مشاعر الانفصال بعد حرب أيلول (سبتمبر) 1970 بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية. ازدادت رغبة منظمة التحرير الفلسطينية بالانفصال بعد حرب تشرين 1973، وتكللت مساعيها باعتراف مؤتمر القمة العربي لعام 1974 بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. وقد كانت كلمة «وحيدا» موجهة لملك الأردن، ولكي ينفض يديه من القضية الفلسطينية ويخرج من لعبة البحث عن حل.

لم يكن الملك مرتاحا لما جرى، لكن توازن القوى العربي عندئذ لم يكن يميل لصالحه، وقبل القرار، لكنه استمر في تسيير الشؤون الادارية للسكان في الضفة الغربية، واستمر في التعامل معهم على أنهم مواطنون أردنيون. كان الناس اجمالا مرتاحين لوجود منفذ اداري واقتصادي لهم غير الاحتلال، لكن أصحاب الوعي السياسي لم يكونوا مرتاحين بسبب العلاقات التطبيعية بين النظام الأردني واسرائيل. بالرغم من مشاعر الشك والريبة بين القيادات السياسة، استمرت المجاملات السياسية الى أن بلغت الأمور حدها الأقصى أثناء انتفاضة عام 1987.

قرر الملك الأردني أن يفرط العقد عام 1988، ووقع قانونا يلغي قانون الارتباط لعام 1950، وصدرت التعليمات للتعامل مع فلسطينيي الضفة الغربية بصفتهم غير الأردنية. لم يكسر الملك الجرة دفعة واحدة، وراعى ظروف السكان، وعمل على اخراجهم من دائرته القانونية تدريجيا، ولم يكتمل فك الارتباط الا بعد قيام السلطة الفلسطينية.

يأتي الآن حديث حول مراجعة فك الارتباط، ولا أظنه ينفصل عن رغبات العديد من الفلسطينيين. هناك فلسطينيون يرون بأن ادارة الأردن أفضل بكثير من ادارة السلطة الفلسطينية، وأن عودة الادارة الأردنية الى الضفة الغربية بالذات يشكل مخرجا من الأزمة الادارية الحالية في فلسطين.

حتى يكون لهذه المراجعة معنى، وحتى تنجح فكرة اعادة الارتباط، أرى أن عددا من الأمور لا بد من توفرها:

أولا: من الضروري عمل تعديل دستوري جوهري في الأردن بحيث تصبح الحكومة صاحبة سيادة وصاحبة قرار سياسي. لا بد من تقليص صلاحيات التفويض الملكي ليصبح الملك رمزا بدل وجوده كحاكم الآن. لا أعتقد أن الفلسطينيين يمكن أن يقبلوا بنظام سياسي بدائي بعد ما خبروه من تجارب في ظل الاحتلال وظل السلطة الفلسطينية.

ثانيا: من المهم أن يعترف الملك بأن المملكة الأردنية الهاشمية هي التي هزمت عام 1967، وهي التي فقدت الضفة الغربية، وهي تتحمل مسؤولية التحرير قبل غيرها.

ثالثا: اعتراف الملك بحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة بكافة الوسائل والأساليب الممكنة، وأن يعترف أيضا بأن مسؤولية المقاومة لا تقع فقط على الفلسطينيين في الضفة وغزة، وانما على العرب في الضفة الشرقية وعلى الحكومة الأردنية. لا يمكن لأي فكرة وحدوية أن تنجح بدون التزاوج مع فكرة التحرير، ولا يمكن أيضا أن يقتنع كل الشعب الفلسطيني بفكرة النضال السياسي، والعمل من خلال ما يسمى بالشرعية الدولية.

رابعا: أن تمتنع المقاومة عن التدخل في الادارة وسير الحياة اليومية في الدولة، وأن تقوم بعملها وفق معايير السرية الأمنية.

ليس من السهل العودة الى الوحدة الفلسطينية الأردنية في ظل الظروف القائمة ليس لأن الشعبين لا يريدان ذلك، وانما لأن القيادات السياسية لها برامج لا تصب في فكرة التحرير، ولأن الأولوية لدى هذه القيادات مرتبطة بالظروف والقوى الخارجية أكثر بكثير مما هي مرتبطة بالمصالح الوطنية أو بترتيب الأوضاع الداخلية للناس. القيادات السياسية لا تمتلك ارادة سياسية حرة، والشعوب مغلوبة على أمرها.

* كاتب من فلسطين

هل قدمت امريكا العراق على طبق من ذهب الى ايران؟

د. برهان الجلبي*

■ لا يمكن النظر الى المبادرة الامريكية للاستغاثة بسورية وايران للعثور على حل لورطتها في العراق الا من خلال استمرار سياستها للهروب من الواقع. ويشترك الرئيس الامريكي جورج بوش في نظرته لهذا الامر مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير على الرغم من كل التصريحات المضادة التي تطلقها ادارته.

ما لا يمكن اهماله، رغم اصرار واشنطن ولندن على تقديم مبررات مختلفة، هو ان الحرب ضد العراق تم اعدادها وتنفيذها كحرب احتلال وليس كحرب تحرير كما تم تسويقها. فالواقع في العراق، والذي يرفض بوش وبلير مواجهته، يقول ان الشعب العراقي رفض الاحتلال منذ شن الحرب الى يومنا هذا مثلما رفض العنصرية والطائفية التي حاولت امريكا فرضها عليه وبهدف تبرير استمرار الاحتلال.

وها هي الادارة الامريكية ما تزال تواصل سلوكها في الهروب من الواقع. حيث نجد انها تستغيث بسورية، لكنها تقدم الصورة بطريقة مغلوطة. فيجب على امريكا ان لا تسأل ماذا بوسع سورية تقديمه لها بل ان تسأل ماذا بوسع امريكا ان تقدم الى سورية على الصعيد السياسي. فالادارة الأميركية الحالية تزعمت منذ استلامها الحكم برنامجا استراتيجيا عدائيا ضد سورية وشعبها. وقادت وما تزال حملة الإتهامات ضد سورية المتعلقة بمقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وهو ما ادى الى التأثير على الموقف السوري السياسي والاستراتيجي. فثمة مشروع بتقديم سوريين الى محكمة دولية بتهمة اغتيال الحريري. كما واجبرت دمشق على سحب قواتها من لبنان بسرعة ودون التريث مما وضع لبنان في خضم ازمة سياسية لا يعرف اين ستقود، عدا عن تسميمها للعلاقة الوثيقة بين الشعبين السوري واللبناني. ولم تتورع واشنطن عن ان تضع سورية مرة بعد اخرى ضمن قائمتها سيئة الصيت والتي اطلقت عليها اسم «محور الشر». وتستمر باتهام الحكومة السورية بتأييد الارهاب والتدخل بالشؤون العراقية الداخلية اضافة الى ان هذه الادارة الامريكية رفضت كافة المبادرات التي طرحتها سورية لحل مشكلة الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية وباصرار كامل على رفض اي حوار مع سورية.

ولم تراع الولايات المتحدة أي حساسيات سورية وعملت على دخول قوات غربية حليفة لها الى لبنان الامر الذي يشكل خطرا على امن واستقرار سورية لان هذه القوات يمكن استغلال وجودها من جهات يهمها عدم الاستقرار في سورية، الامر الذي ادى الى مسارعة دمشق بنشر قوات عسكرية على الحدود مع لبنان ليس كما تردد من ان السبب لايصال اسلحة الى حزب الله في لبنان بل لان سورية متخوفة على امنها الوطني وموقعها الاقليمي نتيجة تواجد هذه القوات وتراكم التهديدات الاسرائيلية لها ضمن اختلال استراتيجي كبير في القوى بالمنطقة.

المبادرة الامريكية للاستعانة بايران لا يمكن ان تخدم مصالح العراق، بل هي مجرد محاولة تبديل الاحتلال الامريكي فالاحتلال الايراني في الحقيقة موجود على ارض الواقع في جنوب ووسط العراق. فالاهداف الايرانية الاقليمية واضحة وتشمل فرض سيطرتها وسيادتها على العراق وعلى منطقة الشرق الاوسط. ولا يمكن النظر الى برنامج تخصيب اليورانيوم وتطوير المفاعل النووي الا كجزء من الاستراتيجية الايرانية لتحقيق هذه الاهداف. لذلك تصبح مبادرة الاستغاثة بايران من وجهة النظر العراقية هي محاولة من الادارة الامريكية للانتقام من الشعب العراقي لرفضه الاحتلال، وهي مشروع سوف يؤدي الى تقسيم العراق. والشاهد على ذلك هو ما يعيشه الشعب العراقي يوميا من معاناة تحت الاحتلال الايراني غير المباشر لجنوب العراق والذي يتمثل في الاغتيالات والاختطاف والتصفيات الطائفية الموجهة والعشوائية وتغيير الطبيعة الديموغرافية للمنطقة من خلال تطهير عرقي يؤهل لتحويل الاحتلال الايراني المستتر الى دولة تابعة او منطقة نفوذ ايراني مطلق. والادلة التاريخية المعاصرة تقود الى الاعتقاد بان طهران الملالي لن تتورع عن اعادة تنفيذ مخطط طهران الشاه عندما حدث الفراغ الاستراتيجي بانسحاب القوات البريطانية مطلع السبعينات من القرن الماضي والذي قاد الى احتلال الجزر الاماراتية وتهديد عروبة البحرين. فهل ثمة ما يمنع من ان تسارع ايران الى ملء الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الامريكي المؤكد من العراق في الوقت الذي لا يترتب هذا الانسحاب من خلال الاعتراف بالمقاومة العراقية واعادة المؤسسات الوطنية العراقية تحت سلطة وسيادة حكومة عراقية غير عميلة؟

مبادرة الاستغاثة الامريكية هذه تتسم بكافة مزايا ما سبقها من مبادرات امريكية وبريطانية من حيث المحتوى والتوقيت منذ بداية الحرب. فكافة الدلائل تقول ان هذه المبادرة لا تهدف لخدمة مصالح الشعب العراقي او تعالج اسباب الحرب وتداعياتها الكارثية على العراق وانكشاف مبرراتها الحقيقية. بل هي محاولة لخطب ود الرأي العام في الولايات المتحدة وبريطانيا وامتصاص النقمة الشعبية الناتجة عن انفضاح خدعة تسويق الحرب وفشلها والتهرب من تحمل مسؤولية اندلاعها او ما ترتب عنها من اضرار وجرائم. وهل هناك افضل من الاعلان عن الحكم باعدام الرئيس السابق صدام حسين قبل يومين من الانتخابات الامريكية؟

دعونا نفترض ان الادارة الامريكية هذه المرة مخلصة وشفافة وانها عازمة على كشف حقائق الغزو ومبرراته غير المعلنة ومصارحة الشعب الامريكي بان اسباب الحرب لا ترتبط بقرارات الامم المتحدة او عدم امتثال العراق لها او الانتهاكات لحقوق الانسان في العراق او للدفاع عن حقوق الشيعة في الجنوب والاكراد في الشمال، او علاقة الحكومة العراقية السابقة بالقاعدة او ان العراق يشكل خطرا على جيرانه او على امن واستقرار الولايات المتحدة وبريطانيا ومصالحهما في الشرق الاوسط. الا يجدر بها وبقواتها العسكرية وطاقم سفارتها الحاكم في العراق ان «تستغيث» اولا بالحركات الوطنية العراقية التي ترفض وتقاوم الاحتلال بشقيه الامريكي ـ البريطاني والايراني؟ الا يجدر بها الاعتراف بضرورة الاتفاق مع هذه الحركات على برنامج انسحاب شامل مصحوبا باعتذار للشعب العراقي والعالم؟ الم يحن الوقت لمنح العراقيين ما يستحقونه من تعويضات على تدمير حياتهم وبناهم التحتية وعن ارواح ابنائهم؟

بل ان من الضروري اشراك الدول العربية التي ساهمت بشكل فاعل في تسهيل الحرب على العراق وبررت غزوه واحتلاله في نداء الاستغاثة الذي تطلقه امريكا. فجزء من اليات الانسحاب ينبغي ان يكون اعترافا، واعتذارا، من هذه الدول العربية بخطئها بحق العراق والعراقيين وان عليها ديونا يجب دفعها الى الشعب العراقي بعد ان فتحت ابوابها واراضيها الى القوات الاجنبية المحتلة وهي بذلك تشترك في تحمل المسؤولية اسوة بقوات الاحتلال.

رغم ان ثمة فئات صغيرة قد سقطت في اغراء مناصب الحكم او صدقت الوعود الامريكية بتحقيق السعادة والرفاهية عن طريق تطبيق الديمقراطية والليبرالية وبالتالي اتخذت من الحقد والكراهية وسيلة لتقرير مصير العراق عن طريق الاحتلال. فبعد ما يقرب من اربع سنوات من التخريب والنهب والفساد والقتل واهانة العادات والتقاليد العربية والاغتصاب وهتك العرض على كافة المستويات لا بد ان هذه الفئات توصلت الى نفس خلاصات الجهات الوطنية التي رفضت وقاومت الاحتلال. حيث ان هدف الحرب كان ولا يزال هو فرض سيادة وهيبة امريكا على العراق ومنطقة الشرق الاوسط والتحكم والسيطرة على خيرات هذه الأمة واكبر احتياطات النفط والغاز في العالم ضمن المعادلة الامريكانية الجديدة والتي هي خليط من افكار المحافظين الجدد والذراع العسكرية والمصالح النفطية والابقاء على الرؤوس العربية الحاكمة، حتى وان تم التلاعب بمفاهيم الديمقراطية المعروفة بغرض فرض حكومات عميلة او تلك التي تلجأ الى حماية امريكا دون شعوبها. وبالتالي فان الادارة الامريكية استغلت واستخدمت هذه الفئات ليس لخدمة مصالح العراق وانما لخدمة المصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة. لهذا يجب ان يبقى هدف انهاء الاحتلال هو الهدف الاول والاسمى لكل عراقي رفض الاحتلال من يومه الاول او انساق خلف الوهم الذي قدمته له امريكا.

* كاتب من العراق

عرقنة لبنان ولبننة العراق